وتزول بزواله كما ان حركة الاعراب تحدث بحدوث العامل وتزول
بزواله والحاصل ان الاصل في الكسرة والضمة المقدرة في نحو يا بيبي
حركة بناء لكنهم جوزوا الاتباع في الحركة المقدرة التي (يتبلها العامل
وهي الضمة دون حركة البناء الاصلية وهي الكسرة بما ان الاولى و
ان كانت بناء لكن ترجيح على الثانية من حيث كونها اشبهت حركة
الاعراب من حيث انها تظهر وتزول وتشبهه الحركة بحركة الاعراب
نون المنادى المفرد معربا كقولك سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
فل مطر السلام وقوله وانت غير ولا انت حين غيبة في قوله
الفعل المحل معرف وقد لغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله يا هولا
احتوى سبابكم ما اسم له لفظا وموضعا ولا براعي لفظه في
ثانيه والموضعان قد براعيان معا وقد طبح الجواب في اللغز
بقوله يا هولا فانه من افراد المسئلة ومراده بالموضعين
الضمة المقدرة والنصب الذي هو محل المنادى وغيره وذلك
كدخول لا وتقول في ثانيه اسم لا التبرئة ظرف يا فتح اتباعا
للفتح المقدر وظرف يا النصب اتباعا للمحل فان اسم لا في محل
نصب ظرف يا الرفع نظر لمحل لا مع اسمها لان محلهما رفع بالابتداء
عند سيبويه ويمتنع ظرف يا الجر اتباعا للجر للكسر الملفوظ به
معرب قدمه الشرف والاعراب في الفعل على خلاف في الاصل لان الاصل
فيه البناء والاسم بالعكس ولان ثالث اسما لغلي الصحيح ونقل النحا
طبي عن بعضهم ان الفعل المضارع الموكد بنون التوكيد مباشرة
او غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا وهي حالة بين الحالتين كالمضارع
لبيا المتكلم والصحيح انه مبني اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا
لم تكن مباشرة وسياتي ذلك اتفاقا منصوبا على نزع الخافض
اي بالاتفاق او على الحال من المبني الذي هو المبتدا على رأي سيبويه
اي حالة كون بنائه على متفقا عليه لانه الاصل في البناء الجار
والمجرور متعلق بالاصل وهو في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق

في

في الاصطلاح على معان احسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لان المبتدا على
السكون هو الراجح في نظير المواضع وعلة ذلك ان البناء ضد الاعراب او
اصل الاعراب ان يكون بالحركة فقده وهو البناء يكون الاصل فيه السكون
تخفيفا للاستقاد واقتضاء البناء قليل للزومه حالة واحدة والسكون تخفيف
فناسب ان يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل في وقوعه
متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه حسب الظاهر
والا ففي الحقيقة ان الصفة وكذا الصلة والحال ليس الفعل واحده بل مجموع
الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم في كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة
نظر لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا كره من المواضع الاربعة سلم فيما
عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة فتدبر والامر مبني على السكون ان
كان صحيح الاخر او نائبه وهو الحذف فان كان معتل الاخر كما سياتي
وذهب الكوفيون مقابل المقبول الاصح الذي هو قول
البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل الذي هو بنا الافعال فلا
يرتكب من غير ضرورة داعية اليه بيما وهو مزيد التكلف
مقدرة حال من لام الامر وفي نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة
انها غير ملفوظ بها وقفا مصوب على الطريقة تقدسا
اي في حالة الوقف وهذا جواب عما يقال ان الالتباس مدفوع
لان المرفوع محرك الاخر بالضمة والجزوم ساكن الاخر فالالتباس
وحاصل الجواب ان الالتباس يحصل في حالة الوقف وهذا جواب عما
يقال ويكفي الالتباس ولو في صورة ثم ان بالهمزة الوصل
فان قلت هلا ما بدء حرف المضارعة وهو الفاء واستغني بذلك عن
همزة الوصل فالجواب انهم لم يحركوها لاجل المحافظة على صيغة المضارع
اذ لو حركت لرجح الماضي توصل منصوبا لاجله من قوله او في
اي لاجل التوصل للنطق بالساكن الذي هو الضاد ثم العموما ان
فيه للعهد الذكري لتقدم مدخولها صريحا في قوله والفعل